استخدام الحوافز الجبائية كوسيلة لاستقطاب وتنشيط الاستثمار في الدول النامي: دراسة حالة المناطق الحرة

Use of tax incentives as a means of attracting and stimulating investment in Developing economies: A case study of free zones

قادري عبد القادر [1] *

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)، p.kaek2010@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 09 / 12/ 2019 تاريخ القبول : 31 / 01/ 2020

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور وأهمية استخدام الحوافز الجبائية في جذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها، وذلك من خلال دراسة المناطق الحرة باعتبارها تتوفر بالإضافة على الحوافز الجبائية كأداة لجذب الاستثمارات إلى تلك المناطق جنبا إلى جنب مع مجموعة من الحوافز والمقومات الأخرى التي تدعم وتجعل من الحوافز الجبائية أكثر فعالية، حيث خلصت الدراسة إلى أن الحوافز من بين أهم المزايا في المناطق الحرة التي تنعش الاستثمار في الدول المضيفة وخاصة النامية منها.

الكلمات المفتاحية : استثمار؛ حوافز؛ مناطق حرة؛ إعفاء ضريبي؛ رسوم.

تصنيف Jel: F16, F63, F21, G11, P33, F38, H25

Abstract:

This study aims to highlight the role and importance of using fiscal incentives in attracting investments, by studying the free zones that are available in addition to fiscal incentives as a tool to attract investments to those areas along with a range of other incentives that support and make fiscal incentives more effective, where The study concluded that fiscal incentives are among the most important benefits in free zones that stimulate investment in host countries, especially developing countries.

Keywords: Investment; incentives; free zones; tax exemption; fees.

Jel classification code : F16, F63, F21, G11, P33, F38, H25

* المؤلف المرسل

1- مقدمة:

تعتبر التنمية الإقتصادية من أهم إنشغالات الدول وخاصة النامية منها ، ولقد اتبعت هذه الأخيرة عدة أساليب لتحقيقها والتسريع بها حتى تلحق بالدول المتقدمة ، إلا أنها اصطدمت بعدة عوائق من أهمها الفجوة الكبيرة بين حجم المدخرات وحجم الإستثمارات المرجوة لتحقيق التنمية ، إضافة إلى ثقل حجم المديونية الناجمة عن الإفراط في الديون وسوء توظيفها وكذا هروب رؤوس الأموال المحلية نتيجة المشاكل التي تعانيها هذه الدول ، وكذا ضعف القدرة التنافسية.

مما جعل هذه الدول تبحث عن طريقة أخرى للتغلب على العوائق السابقة ألا وهي جلب الإستثمار الأجنبي المباشر لما يتمع به من قدرات للنهوض بالتنمية الإقتصادية في الدول المضيفة .

وتعتبر المناطق الحرة من أهم أساليب إستقطاب الإستثمار المباشر وخاصة الأجنبي لما تحتويه من مزايا متنوعة ، ولعل من أهمها المزايا الجبائية باعتبارها تمس أهم هدف يسعى إليه المستثمر ألا وهو تعظيم الربح .

وفي ظل الأهداف المرجوة من المناطق الحرة ما هي أهم الحوافز الجبائية المستخدمة في تشجيع الإستثمار في هذا النوع من المناطق الإقتصادية ؟

وسوف يتم الإجابة على الإشكالية السابقة من خلال الخطة التالية :

أولا : المناطق الحرة كأداة للتنمية الإقتصادية

ثانيا: الحوافز الجبائية كوسيلة لتشجيع الإستثمار في المناطق الحرة

منهجية البحث:

قد تم التطرق إلى هذا الموضوع من خلال إتباع المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم المختلفة وكذلك المنهج التحليلي قصد تسهيل الفهم الكامل لموضوع من خلال تسليط الضوء على كافة أجزاءه.

فرضيات البحث:

- تعتمد الدول النامية على الحوافز الجبائية كعامل رئيسي في تنشيط الإستثمارات في المناطق الحرة؛
- يغلب على المناطق الحرة في الدول النامية استخدام السياسة الإعفائية لضمان فعالية الحوافز الجبائية في جذب الإستثمار.

أهمية البحث:

- الحاجة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا للعوائد الإقتصادية والتكنولوجية المنتظرة من وراءه على الدول النامية؛
- الموقع الإستراتيجي الذي تتوفر عليه معظم الدول النامية والذي يمثل عنصر جذب بحد ذاته للمستثمرين الأجانب فيما لو تم توفير بعض الآليات والحوافز المدعمة لإستقطاب الإستثمار؛
- أهمية الإستثمار في خلق مناصب الشغل والتخفيض من البطالة في الدول النامية؛
- يستمد البحث أهميته من التأثير الفعال الذي أثبتته الحوافز الجبائية في قدرتها على التأثير على حجم الإستمارات الأجنبية المستقطبة؛

- يستمد البحث أهمية كذلك من كون المناطق الحرة من الوسائل المبتكرة لجذب الإستثمارات لتوفرها على مجموعة من الحوافز الإستثمارية يصعب توفيرها في كافة القطر للبلدان المضيفة وخاصة النامية منها.

أهداف البحث:

- التعريف بالمناطق الحرة ودورها الإقتصادي بالنسبة للدول المضيفة والمستثمرين؛
- تسليط الضوء على أهم التجارب الدولية الرائدة في استخدام المناطق الحرة لإستقطاب وتنشيط الإستثمارات؛
- عرض أهم الحوافز الجبائية التي تقدمها الدول النامية لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة؛

2- المناطق الحرة كأداة للتنمية الإقتصادية

2-1- ماهية المناطق الحرة

2-1-1 تعريف المنطقة الحرة:

المنطقة الحرة هي منطقة تحددها حكومة أو أكثر، حيث يتم السماح بالأنشطة الاقتصادية، سواء كانت إنتاجية أو تجارية، مادية أو افتراضية فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات أو كليهما، وإعفاؤهم (كليا أو جزئيا) من الرسوم الجمركية أو الضرائب أو الرسوم أو مع متطلبات تنظيمية محددة تنطبق على خلاف ذلك (Bost, 2019, p. 145).

يمكن تعريف المناطق الاقتصادية الحرة على النحو التالي: من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية معينة ، يتم تعريف المناطق الاقتصادية الحرة جغرافيا بأنها مساحة أو منطقة داخل بلد ما أو في منطقة عبر الحدود بين عدة بلدان يسمح فيها ببعض الأنشطة الاقتصادية بشكل خاص وحيث يتم السماح بالتجارة الحرة والسياسات والامتيازات التفضيلية الأخرى التي تختلف عن تلك الموجودة في بقية البلاد، تتراوح المناطق الاقتصادية الحرة من حجم صغير إلى بعد كبير ، ومن منطقة داخل بلد إلى منطقة عبر الحدود بين أكثر من بلدين ومن منطقة اقتصادية إلى منطقة اقتصادية وإدارية ، بالإضافة إلى منطقة اقتصادية وسياسية (Guangwen, 2003, p. 18).

يمكن تعريفها بأنها منطقة متفاوتة في الحجم أو منطقة ذات أحجام مختلفة ، عفي فيه الشركات الإقتصادية المرخص لها من النظام العادي المطبق في البلد المضيف، لا سيما فيما يتعلق بمجال الجمارك والضرائب وفي مقابل هذا التنازل ، تتوقع الحكومات من هذه الشركات أن تخلق فرص عمل ، وأن تعزز الصادرات الوطنية ، وأن تساعد في تنويع الإقتصاد بإدخال فروع جديده من الأنشطة(BOST, 2018, p. 18) .

وتعرف المناطق الحرة بأنها عبارة عن منطقة ذات خصائص جغرافية متميزة (القرب من خطوط المواصلات الدولية بحريا أو جويا، أو منطقة داخلية بهدف تنميتها)، وتستهدف جذب الاستثمارات وبخاصة الأجنبية، وتقوم الدولة بتخصيصها داخل أراضيها وتسمح فيها بدخول البضائع الأجنبية وإعادة تصديرها بدون رسوم جمركية، كما تسمح فيها بإقامة المصانع للاستفادة من منتجاتها ونقل التكنولوجيا الحديثة، مما يدعم الأنشطة التجارية والاقتصادية، ويقوى الاقتصاد الوطني (الكردوسي، 1433، صفحة 63).

كما تعددت الصياغات التي تعبر عن مفهوم المناطق الحرة، إلا أن جميعها ينتهي عند الغاية ذاتها، لذا يمكن الاكتفاء بالتعبير عنها بكونها قطعة محددة من الأرض الوطنية معزولة بأسوار تكون قريبة من الموانئ أو المطارات أو التقاء الطرق أو المنافذ الحدودية ولا تخضع لقوانين البلد ، إذ لها قوانينها وأنظمتها الخاصة التي تسهل لها ممارسة أعمالها التي أقيمت لأجلها بكل حرية ويسر، التي تسمح بدخول الواردات إليها بدون رسوم أو تعريفات جمركية ، وتقوم لاحقا بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها (الحسيني و الشمري، 2015، صفحة 48).

نظرا لهذه الميزات، فإنه يمكن إدخال الإصلاحات وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار في حدود المنطقة الحرة وإن لم يتحقق ذلك في عموم البلد، مما سيوفر ضمانات أساسية لحماية المستثمرين، وبذلك سيتمكن البلد من استقطاب الاستثمار – سيما الاستثمار الأجنبي المباشر- الذي سيعمل على ملىء الكثير من الفجوات، ولعل من أبرزها الفجوة التكنولوجية والفجوة المعلوماتية، فضلا عن الفجوة المالية.

يمكن تعريف المناطق الحرة وفقا للمفهوم الشامل بأنها جزء من أراضي الدولة يقع عادة في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري جوي أو طريق بري دولي، يخصص للإستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وتجارية وخدمية، وذلك من أجل تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة، يخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة غير أنه يخضع لهذه الدولة إداريا وأمنيا (البيضاوي و ثجيل، 2006، صفحة 17).

تعرف المناطق الحرة حسب اتفاقية كيوتو المعدلة باعتبارها جزءا من إقليم الطرف المتعاقد تعتبر فيه البضائع الداخلة، فيما يتعلق بالرسوم والضرائب على الواردات، خارج المنطقة الجمركية (World Customs Organization, 2006, p. 28)،

ومن التعاريف السابقة يمكن إستخلاص بأن المناطق الحرة هي عبارة عن جزء من إقليم الدولة يقع على أحد منافذها البرية أو البحرية أو الجوية والذي يدخل ضمن حدودها سياسيا ويخضع لسلطتها إداريا ، ويسمح فيه بمزاولة الأنشطة الإقتصادية المختلفة (تجارية ،صناعية ، خدماتية) ، ويتم التعامل فيه بصورة خاصة من النواحي الجمركية، النقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا بحيث ل ايتم تطبيق الإجراءات المعمول بها داخل الدولة بهدف السماح بقدر أكبر من الحرية في المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الإستثمار إليها .

2-1-2 خصائص المناطق الحرة وفوائدها:

أ- خصائص المنطقة الحرة:

من أهم خصائص المناطق الحرة التي تميزها عن باقي المناطق الإقتصادية الخاصة مايلي: (Guangwen, 2003, p. 18)

- الخصائص العامة للمناطق الاقتصادية الحرة هي أنها أدوات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية من خلال التمتع "بالحرية" الاقتصادية والإدارية، المناطق الاقتصادية الخالصة مقيدة جغرافيا وإداريا ، وتتعلق فقط بالأنشطة الاقتصادية؛
- تستخدم المناطق الحرة كأداة لتحقيق أهداف الاقتصاد الجزئي ، مثل خلق فرص العمل والنقد الأجنبي ، وأهداف الاقتصاد الكلي والسياسي ، مثل تنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية الإقليمية والإصلاح الهيكلي.

- "الحرية" تعني أن الحوافز المالية والامتيازات الاقتصادية والإدارية الخاصة تطبق على "منطقة" لا يتمتع بها الاقتصاد المحلي ، ونظام الضرائب الوطني ، وغيرها من قيود التجارة الخارجية ، وبعض السياسات الاقتصادية والإدارية لن تكون مطبقة داخل هذه المنطقة ؛ وتشمل هذه الحرية التدفق الحر للسلع ورأس المال والخدمات والعاملين بين المناطق والاقتصاد العالمي وكذلك بعض الامتيازات الإدارية، بمعنى آخر، تتمتع المنطقة بالحوافز والامتيازات الاقتصادية (السياسة التفضيلية).
- يتم تطبيق السياسات والامتيازات الاقتصادية الخاصة والتفضيلية في منطقة جغرافية محددة بدقة أو "مناطق" بأحجام مختلفة، يمكن أن تكون المنطقة صغيرة ، لا تغطي سوى عدة هكتارات ، كما يمكن أن تكون كبيرة ، تغطي أكثر من ألف كيلومتر مربع، يمكن أن يكون موجودا داخل بلد ما أو في منطقة عبر الحدود بين عدة بلدان، لن يتم استخدام المنطقة فقط لتنفيذ التجارة الحرة ، ولكن أيضا لحماية الاقتصاد المحلي والإشراف عليه في بقية البلاد من التأثير السلبي للإقتصاد العالمي؛
- وتتجاوز المنطقة النزاعات حول السيادة الوطنية والإيديولوجية الوطنية ، ولا يحدث إلا النشاط الاقتصادي داخل المنطقة، ولكل منطقة من المناطق الحرة قطاعها الرائد: التجارة و والترانزيت، والنقل والتخزين ، وبعض الصناعات التحويلية البسيطة هي القطاعات الرائدة في الموانئ الحرة ومناطق التجارة الحرة والمستودعات الجمركية ؛ الصناعة والصناعة الجديدة وذات التكنولوجيا الهالية والتجارة هي القطاعات الرائدة في مناطق تجهيز الصادرات، ومنطقة المشاريع الحرة والمجمعات الصناعية القائمة على العلوم، التمويل والتأمين والسياحة هي القطاعات الرائدة في مناطق الخدمات الحرة ، كما تشمل القطاعات الرائدة في المناطق الاقتصادية الحرة الكبيرة والشاملة تقريبا جميع القطاعات المذكورة سابقا، وجميع الهياكل الصناعية هي "نشاط اقتصادي" في المناطق المختلفة.
  - إقامة الدولة لقدر كاف من البنى التحتية الأساسية والخدماتية السائدة لعمل المناطق الحرة على أراضيها من أجل خلق أجواء ملائمة ومناخ مناسب للإستثمار (حسني علي و طلال صبيح، 2015، صفحة 189، 190)؛
  - تعامل البضائع التي تدخل إليها على أنها صادرات، والعكس: تعامل البضائع التي تدخل الدولة من هذه المنطقة على أنها ورادات، ولذلك تخضع هذه السلع لكافة الإجراءات الجمركية والنقدية للتعامل مع البضائع الأجنبية (شلبي، 2015).

ب- فوائد المنطقة الحرة:

تحقق المنطقة الحرة العديد من الأهداف والفوائد لكل من الدولة نفسها والمستثمرين والمشروعات الوطنية والأجنبية، ويمكن حصر هذه الفوائد فى الآتي:

فوائد للدولة: يمكن تقسيم الفوائد الإقتصادية من تنمية المناطق الحرة إلى ثابتة وديناميكية، الفوائد الثابتة تشمل:

- خلق فرص العمل المباشرة وتوليد الدخل، - نمو وتنويع الصادرات، - أرباح العملات الأجنبية، - الاستثمار الأجنبي المباشر،- إيرادات الحكومة (The multi-donor investment climate advisory service(FIAS), 2008, p. 32).

أما الفوائد الديناميكية وهي الأكثر أهمية كونها ذات منفعة طويلة الأجل فتشمل:

- خلق فرص العمل غير المباشرة- تطوير المهارات- توظيف الإناث- نقل التكنولوجيا- التنمية الإقليمية (The multi-donor investment climate advisory service(FIAS), 2008).

فوائد للمستثمرين والمشروعات:

- تحقق رؤوس الأموال والمشروعات العاملة فوائد كبيرة من الإعفاءات والمزايا، خاصة الإعفاءات الجمركية، وإعفاءات الضرائب التي لا تتوافر للمشروعات التي تعمل خارج هذه المناطق الحرة؛
- الاستفادة من الموقع الجغرافي للمناطق الحرة لما فيه من عوائد اقتصادية للمستثمر (برهام باعمر و فتوح، 2019، صفحة 344)؛
- تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة؛
- الاستفادة من الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج الرخيصة فى بعض الدول، بما يحقق خفضا لتكاليف وأسعار المنتجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات؛
- الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات فى المناطق الحرة، بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح.

2-2 تصنيف المناطق الحرة:

عرفت المناطق الحرة عدة أنواع عبر السنين و لمعرفة هذه الأنواع يمكن تقسيم حيث يمكن التمييز بين نوعين من المناطق:

1-2-2 مناطق التجارة الحرة: تاريخيا ، أول نوع من المناطق الحرة التي تم إنشاؤها، وهي مراكز للتجارة الدولية بحكم طبيعة أنشطتها (إعادة الشحن ، توزيع البضائع ، إعادة التصدير ، والاعمال التجارية الدولية، ..إلخ)، وهي تؤدي دورا هاما جدا بوصفها ميسرا للتبادل في العولمة، وتقع هذه المناطق عادة في الموانئ البحرية (الموانئ الحرة) والمطارات، وعلى طول طرق الاتصال الرئيسية (البحرية والسكك الحديدية والطرق البرية)، وعلى طول ممرات التنمية و/أو في المناطق الحدودية (BOST, 2018, p. 16).

ويتم تخفيض التعريفة الجمركية (وهي ضريبة مفروضة على البضائع المستوردة) بين الدول الأعضاء بشكل كبير ، حيث تم إلغاء بعضها بالكامل، يحتفظ كل بلد عضو بتعريفة خاصة به فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء، الهدف العام لاتفاقيات التجارة الحرة هو تطوير وفورات الحجم والمزايا النسبية ، مما يعزز الكفاءة الإقتصادية. (Rodrigue, 2019)

2-2-2 مناطق حرة صناعية وخدماتية: تشكل النوع الثاني، وهي متخصصة في إنتاج الصناعات التحويلية (المنسوجات والملابس والأحذية، السلع الرياضية، الإلكترونيات الإستهلاكية، المكونات الصناعية...إلخ)، وعلى نحو متزايد توفير الخدمات التي يمكن تقديمها عن بعد من خلال الشبكات الرقمية (معالجة البيانات الرقمية، ومراكز الاتصال، والخدمات المالية...إلخ)، ومن خصوصيات هذا النوع من المناطق الحرة هي تصدير معظم أو كل إنتاجها في الخارج، وفقا لقواعد محددة للغاية حددها الإستثمار وفق قانون بلد المنشأ (الذي يتراوح في كثير من الأحيان بين 80 و100% من إنتاجه)، وإذا كانت السلع المصنعة من المناطق الحرة تنتقل إلى السوق المحلية ، ستضطر الشركات إلى دفع رسوم جمركية تعادل تلك التي كان يتعين عليها دفعها إذا كانت قد استوردت هذه السلع ، من أجل تجنب تشويه المنافسة (BOST, 2018, p. 16).

3- الحوافز الجبائية كوسيلة لتشجيع الإستثمار في المناطق الحرة- تجارب دولية لمجموعة من الدول النامية-

3-1- الحوافز الجبائية كأحد أهم أدوات تنشيط الإستثمار في المناطق الحرة:

3-1-1 الحوافز الجبائية كأحد أنواع الإستثمار:

تستعمل الحكومات ثلاث فئات رئيسية من حوافز الاستثمار من أجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه أكثر وهي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004، صفحة 11):

- الحوافز المالية، من قبيل المنح المباشرة والقروض بأسعار ميسرة؛
- الحوافز الضريبية مثل الإعفاءات الضريبية والأسعار الضريبية المخفضة؛
- حوافز أخرى منها دعم الهياكل الأساسية أو الخدمات، والمفاضلة بين الأسواق، ومنح الامتيازات التنظيمية ومنها الإعفاء من التقيد بمقاييس في مجال العمل أو البيئة.

إن الحوافز الجبائية ترتبط غالبا بالدول النامية وتأخذ شكل إعفاء جبائي يرتبط عموما بفترة لا تتجاوز عشر سنوات ، وحسب الحالة فإن الإعفاء الجزئي أو الكلي يمكن أن يرفق بمقاييس أخرى تحفيزية مثل الإهتلاك المؤجل أو الحر، التأجيل غير المحدد للخسائر التخفيضات المقدمة مقابل إعادة استثمار الأرباح.

3-1-2 أهم الحوافز الجبائية في المناطق الحرة:

إن الحوافز الجبائية المستعملة لجلب المستثمرين الأجانب إلى المناطق الحرة تكتسي عدة أنواع من بينها:

أ- استثناء الرسوم الجمركية ورسوم أخرى للإستيراد :

وهي الميزة الأساسية لهذه المناطق وهي الإعفاءات المطبقة على البضائع والتركيبات المستوردة والمعادة للتصدير كما تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم الأخرى للإستيراد جميع المواد الأولية والأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية التي تستورد لأعمال المؤسسات خلال عملية الإنتاج المرخص بإقامتها في المناطق الحرة . ففي دبي مثلا يسمح للشركة، أو المؤسسة، أو المصنع القائم والمرخص في المنطقة الحرة باستيراد بضائع أو معدات إلى المنطقة الحرة من دولة أجنبية دون دفع رسوم جمركية، كما يمكن تخزينها لفترة غير محددة، حسب نوع البضاعة، وصلاحية رخصة المنطقة الحرة (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019).

ب- الحوافز الضريبية:

تمنح الدول المضيفة للمستثمرين حزمة من الحوافز الضريبية بغرض تنشيط الإستثمار في المناطق الحرة، وأهم تلك الحوافز ما يلي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004، صفحة 6، 7):

- حوافز متعلقة بالأرباح: خفض المعدل القياسي للضريبة على دخل الشركات/معدل الضريبة على الدخل/إعفاء ضريبي؛
- حوافز متعلقة باستثمار رؤوس الأموال: الاستهلاك المعجل/بدل الاستثمار وإعادة الاستثمار؛
- حوافز متعلقة بالعمالة: خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي/خصوم من الإيرادات الخاضعة للضريبة على أساس عدد المستخدمين أو أي نفقات أخرى متعلقة بالعمالة؛
- حوافز متعلقة بالمبيعات: تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات على أساس إجمالي المبيعات؛

- حوافز متعلقة بالاستيراد: إعفاءات جمركية على رؤوس الأموال العينية، والمعدات أو المواد الأولية، والأجزاء والوسائل المتعلقة بعملية الإنتاج، واعتمادات ضريبية بالنسبة للرسوم الجمركية المؤداة على المعدات أو اللوازم المستوردة؛
- حوافز متعلقة بالتصدير: إعفاءات ضريبية على الصادرات، ورد الرسوم، المعاملة الضريبية التفضيلية لإيرادات الصادرات، وخفض الضريبة على الدخل بالنسبة للأنشطة الخاصة المدرة للعملة أو الصادرات من المواد المصنعة، ومنح اعتمادات ضريبية على المبيعات الداخلية في مقابل أداء الصادرات، ومنح اعتمادات ضريبية على الدخل بشأن صافي المحتوى المحلي من الصادرات، وخفض النفقات الخارجية ومنح علاوات رأسمالية للصناعات التصديرية؛
- حوافز مستندة إلى نفقات معينة أخرى: خفض الضريبة على دخل الشركات على أساس النفقات المتعلقة بأنشطة التسويق والترويج مثلا؛
- حوافز متعلقة بالقيمة المضافة: تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات أو منح اعتمادات على أساس صافي المحتوى المحلي للنواتج؛ ومنح اعتمادات للضريبة على الدخل على أساس صافي القيمة المكتسبة؛
- خفض ضرائب المغتربين.

3-1-3 دور الحوافز الجبائية في تشجيع الإستثمار في المناطق الحرة:

يتضح دور الحوافز الجبائية في تشجيع الإستثمار في المناطق الحرة من خلال التأثير قرار الإستثمار عن طريق زيادة العائد على الإستثمار وتخفيض المخاطر المحيطة به ، وأيضا جذب رؤوس الأموال إلى إقليم الدولة وتوجيه إستثمارها إلى مناطق وقطاعات إقتصادية معينة .

ويمكن القول بأن الحوافز الجبائية تشكل عنصرا هاما من العناصر المكونة للمناخ الإستثماري ، والمستثمر يأخذ في اعتباره أمرين وهما العائد المتوقع الحصول عليه من الإستثمار والوقت اللازم لإستعادة رأس المال المستثمر.

والمستثمر يفضل الإستثمار في بلد معين إذا كان هذا الإستثمار يتيح له الحصول على معدلات للأرباح أعلى من تلك التي يمكن أن يحققها في بلد آخر لذلك فإن المستثمر يدرس العوامل المؤثرة في مستوى الأرباح في الأماكن المحتملة للإستثمار ومن بين هذه العوامل الإعفاءات والتخفيضات الجبائية المقررة في هذه الأماكن والتي تؤثر على تكلفة الإنتاج وبالتالي على صافي عوائد المشروع الإستثماري.

3-2- أهم التجارب الدولية في استخدام الحوافز الجبائية لتنشيط الإستثمار في المناطق الحرة:

3-2-1 تجربة البرازيل:

تختلف السياسة الضريبية المعمول بها في المنطقة الحرة ماناوس(Manaus) عن باقي البلاد ، حيث تقدم مزايا محلية ، بهدف تقليل تكاليف، من خلال سياسات الضرائب التالية (MINISTÉRIO DA ECONOMIA(BRASIL), 2015) :

- تخفيض يصل إلى 88 % في ضريبة الاستيراد على المدخلات المخصصة للتصنيع ؛
- الإعفاء من الضريبة على المنتجات الصناعية ؛
- تخفيض 75 % من ضريبة دخل الشركات، بما في ذلك الإضافات إلى المشاريع المصنفة كأولويات للتنمية الإقليمية

- الإعفاء من المساهمة في PIS / PASEP و Cofins للعمليات الداخلية في المنطقة الحرة في مانـاوس.
- رد جزئي أو كلي ، يتراوح بين 55 % إلى 100 % - اعتمادا على المشروع - للضريبة على معاملة البضائع وخدمات النقل والاتصالات بين الولايات.

2-2-3 تجربة مصر:

حسب الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بمصر فإن الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمرين في المناطق الحرة هي كالتالي (الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة، 2019، صفحة 5):

- إعفاء كافة الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لمزاولة نشاط المشروع(عدا سيارات الركوب) من أية رسوم جمركية أو ضرائب على المبيعات أو غيرها من الضرائب طوال فترة مزاولة النشاط حتى لو اقتضت طبيعة النشاط تواجدها بصفة مؤقتة خارج المنطقة الحرة؛
- إعفاء صادرات وواردات المشروع من وإلى خارج البلاد من أية رسوم جمركية أو ضرائب سواء كانت ضرائب على المبيعات أو غيرها من الضرائب أو الرسوم المعمول بها داخل البلاد؛
- عدم خضوع المشروع وأرباحه للقوانين أو التشريعات الضريبية أو الجمركية المعمول بها داخل البلاد طوال فترة مزاولة النشاط ؛
- عدم خضوع واردات وصادرات المشروع من وإلى خارج البلاد إلى إجراءات جمركية أو قواعد استيرادية عادية معمول بها داخل البلاد؛
- إعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من الضرائب على القيمة المضافة؛
- إعفاء بضائع الترانزيت المحددة الوجهة من سداد أية رسوم مقررة على السلع الداخلة والخارجة وفقاً للشروط التالية:
  - أن يكون المشروع داخل الدائرة الجمركية؛
  - أن تكون محددة الوجهة النهائية ببوليصة الشحن والفاتورة؛
- إعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة بمشروعات المناطق الحرة من الرسوم الجمركية عليها في حالة البيع للسوق المحلية (داخل البلاد)

3-2-3 تجربة تركيا:

توجد بتركيا 19 منطقة حرة إجماليا، تقع بالقرب من أسواق الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، أما الحوافز الجبائية فتتضمن ما يلي (The Investment Office of the Presidency of the Republic of Turkey, 2019):

- تقديم إعفاءات من الرسوم الجمركية والرسوم المشابهة الأخرى بنسبة 100%.
- تقديم إعفاءات لشركات التصنيع من ضريبة الشركات بنسبة 100%.
- تقديم إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة (VAT) وضرائب الاستهلاك الخاصة بنسبة 100%.
- تقديم إعفاءات من رسوم الدمغة على المستندات المتداولة بنسبة 100%.
- تقديم إعفاءات من الضريبة العقارية بنسبة 100%.
- تقديم إعفاءات من الضريبة على الأرباح وضريبة الشركات لبعض الخدمات اللوجيستية التي سيتم عرضها في المناطق الحرة (FZ)، شريطة أن تكون ذات واجهة تصديرية بنسبة 100%.

- تقديم إعفاءات من ضريبة الدخل بنسبة 100% على أجور الموظفين (للشركات التي تصدر على الأكثر 85% من قيمة التسليم على ظهر السفينة للبضائع التي تنتجها في المنطقة الحرة (FZ)).
- الإعفاء من رسوم سندات الملكية عند الاستحواذ على الممتلكات وبيعها.
- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة خلال عمليات الإنشاء والتصميم والتسوية واستصدار الموافقات والاعتمادات؛
- بنية تحتية جاهزة ومعفاة من ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى.

3-2-3 تجارب دولية أخرى:

تقدم العديد من الدول النامية حوافز جبائية جزئية أو كلية ضمن حزمة متكاملة من حوافز الإستثمار في المناطق الحرة للإستفادة منها في تحقيق التنمية الإقتصادية، ومن أمثلة عن الحوافز المقدمة للشركات المستثمرة في المناطق الحرة، **الفلبين** مثلا تعرض على المؤسسات تسهيلات متمثلة في التخفيضات الجبائية بدلا من الإعفاء في الضريبة على المداخيل .

كما تقدم **الإمارات** إعفاءات من ضريبة الأعمال والشركات حسب المنطقة الحرة وتصل بعضها إلى 50 عاما والإعفاء من الرسوم الجمركية وامتيازات أخرى يمكن الإستفادة منها والإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي.

كما أن **قطر** تقدم إعفاء من ضرائب الشركات لمدة عشرون(20) عاما قابلة للتجديد، والإعفاء من ضرائب الدخل الفردية والرسوم الجمركية على الواردات (هيئة المناطق الحرة في قطر، صفحة 19)، وتقدم **سلطنة عمان** الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة 30 عاما من تاريخ بدء العمل التجاري والإعفاء من دفع الرسوم الخاصة بالبلدية والعقارات والأراضي، وكذلك **سوريا** تسعى إلى استقطاب الإستثمارات في المناطق الحرة من خلال الإعفاء الكامل من كافة الضرائب والرسوم للأنشطة القائمة ضمن المناطق الحرة.

أما في المكسيك تتكو ن صناعة التصدير في المناطق الحرة في المكسيك من شركات تقوم باستيراد بضائع مؤقتا من أجل التصنيع أو التجميع أو الإصلاح بغرض إعادة تصديرها فيما بعد، وهذه الشركات معفاة من دفع رسوم وضرائب الواردات إذا كانت منتجاتها تباع في الخارج (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2010، صفحة 66).

هناك بعض الدول تمنح إعفاءات ضريبية لفترات طويلة قد تصل إلى حد الإعفاء الكامل للمشروع طوال فترة تشغيله ، و من هذه الدول **جمهورية الدومينكان** التي تبرر تلك الإعفاءات الدائمة بعدم توافرها على جميع المقومات الأساسية لنظام المناطق الحرة وبالتالي ضعف قدرتها على اجتذاب رأس المال الأجنبية خاصة .

4- الخاتمة:

لقد استطاعت معظم الدول النامية وخاصة الآسوية منها بانتهاجها أسلوب المناطق الحرة تحقيق تنمية إقتصادية معتبرة وفي فترة قصيرة كانت عاجزة عن تحقيقها بالإعتماد على مواردها الذاتية وفي نفس الفترة، وهذا ما جعل معظم الدول التي تسعى إلى انتهاج طريق التنمية الإقتصادية إلى إقامة العديد من المناطق الحرة والتنافس فيما بينها لجذب أكبر قدر من الإستثمارات إليها سواء أجنبية أو محلية مستخدمة

بذلك مجموعة من الحوافز التي من أبرزها الحوافز والإعفاءات الجبائية لما لها من دور كبير في التأثير على قرارات الإستثمار في منطقة دون أخرى .

اختبار الفرضيات الدراسة

–تعتمد الدول النامية على الحوافز الجبائية كعامل رئيسي في تنشيط الإستثمارات في المناطق الحرة تعتبر فرضية صحيحة، حيث تتمركز أغلب المناطق الحرة في أقاليم الإقتصاديات النامية بمجموع 1869 منطقة حرة وبنسبة 81.40% من 2296 المجموع الإجمالي للمناطق الحرة عبر العالم.

–يغلب على المناطق الحرة في الدول النامية استخدام السياسة الإعفائية لضمان فعالية الحوافز الجبائية في جذب الإستثمار تعتبر فرضية صحيحة فمن خلال التجارب التي تم عرضها سواء في كل من مصر وتركيا والبرازيل وصلت نسبة الإعفاءات من الرسوم والضرائب بكافة أنواعها إلى 100 %.

النتائج:

- تعتبر المناطق الحرة من أبرز الأدوات الإقتصادية التي اعتمدت عليها الدول في النهوض باقتصادياتها من خلال استخدامها في كوسيلة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية؛
- الحوافز الجبائية تكون أكبر في الدول النامية لتغطية العجز في الجوانب الأخرى من مقومات المناطق الحرة؛
- لابد من التكامل بين الحوافز الجبائية والغير الجبائية في المناطق الحرة وخاصة ما يتعلق بالبنية التحتية ولعل هذا ما يبرر نجاح المناطق الحرة في آسيا؛
- تنشأ المناطق الحرة بالأساس لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها تساهم في تنشيط وتطوير الإستثمارات المحلية.
- إضافة إلى الفوائد الإقتصادية من إقامة المناطق الحرة فإن الفوائد التكنولوجية على البلد المضيف لا تقل أهمية عن باقي الفوائد.
- الحوافز الجبائية في حد ذاتها تعتبر إنفاقا حكوميا مباشر من خلال الإعفاءات والتحفيزات الجمركية و الضريبية وعدم الإستخدام الأمثل لها يترتب عليه تبديد الجزء من موارد الدولة ولهذا على الدولة أن تقارنها بحجم المنافع التي سوف تجنيها منها .

5- المراجع :

1. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. (2010). إحصاءات التجارة الدولية. (87).
2. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (23، 10، 2019). *إدارة الأعمال في المناطق الحرة*. تم الاسترداد من البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة: https://www.government.ae/ar-AE/information-and-services/business/running-your-business/running-a-business-in-a-free-zone

3. جعفر عبد الامير الحسيني، و هاشم مرزوك الشمري. (2015). المناطق الحرة وإمكانية الاستفادة منها في عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق. *مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والاداريه والمالية ، 7* (1).
4. جليل شيعان البيضاوي، و ربيع قاسم ثجيل. (2006). عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية. *مجلة العلوم الإقتصادية* (17).
5. عادل عبدالجواد الكردوسي. (1433). المناطق الحرة في الدول العربية. *مجلة الأمن والحياة* (362).
6. عبد القادر أحمد حفيظ برهام باعمر، و ابراهيم فتوح. (2019). دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان. *مجلة اقتصاد المال والأعمال ، 3* (3).
7. مظفر حسني علي، و دينا طلال صبيح. (2015). المناطق الحرة في العراق الواقع والتحديات. *المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية* (42).
8. مغاورى شلبي. (23 10, 2015). *المناطق الحرة.. فوائد وأضرار*. تم الاسترداد من الموقع الرسمي للدكتور مغاورى شلبي: http://maghawry.tk/?p=221
9. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2004). *الحوافز*. نيويورك: unctad.
10. الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة. (2019). *المناطق الحرة الخاصة في مصر*. مصر: الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.
11. هيئة المناطق الحرة في قطر. *اكتشف المناطق الحرة في دولة قطر*. هيئة المناطق الحرة في قطر.
12. The Investment Office of the Presidency of the Republic of Turkey. (2019). Zones d'investissement. Retrieved 12 7, 2019, from INVESTMENT GUIDE: https://www.invest.gov.tr/en/investmentguide/pages/investment-zones.aspx
13. BOST, F. (2018). The World of Free Zones A Geographical Approach. World Free Zones Organization.
14. Bost, F. (2019). Special economic zones: methodological issues and definition. Transnational Corporations Journal , 26 (2).
15. Guangwen, M. (2003, 2 13). The Theory and Practice of Free Economic Zones:A Case Study of Tianjin, People's Republic of China. Submitted to the Combined Faculties for the Natural Sciences and for Mathematics of the Ruprecht-Karls University of Heidelberg, Germany for the Degree of Doctor of Natural Sciences.
16. MINISTÉRIO DA ECONOMIA(BRASIL). (2015, 9 14). Incentivos. Retrieved from Superintendência da Zona Franca de Manaus: http://site.suframa.gov.br/assuntos/modelo-zona-franca-de-manaus/incentivos

17. Rodrigue, J.-P. (2019). Levels of Economic Integration. Retrieved 12 7, 2019, from The Geography of Transport Systems: https://transportgeography.org/?page_id=4082
18. The multi-donor investment climate advisory service(FIAS). (2008). Special economic Zones performance, lessons learned, and implications for Zone development. Washington: The World Bank Group.
19. World Customs Organization. (2006). Revised KYOTO Convention. Brussels Belgium: World Customs Organization.